

الأنظمة الحزبية السائدة في العالم

د. صالح أحمد أبويصير•

مقدمة

تعتبر الأنظمة الحزبية Party Systems هي المظلة التي تمارس الأحزاب السياسية نشاطها السياسي في ظلها ومن خلالها. تختلف هذه الأنظمة الحزبية حسب المناخ السياسي أو النظام السياسي أو الدول والحكومات التي تتواجد فيها، فنجد أن الأنظمة السياسية في الدول والمجتمعات الديمقراطية تختلف عنها في الدول الشمولية (الإستبدادية). كذلك تختلف الأنظمة الحزبية عن بعضها البعض حتى في الدول والأنظمة الديمقراطية والشمولية، فنجد في الأولى أنها تختلف من نظام الحزبين إلى النظام المتعدد الأحزاب إلى حزب الغالبية المسيطر، أما في الثانية فتختلف أحزاب الصفوة المسيطرة عن حزب الجماهير المنفرد بالسلطة أو الحزب الأوحد أو المستبد.

مشكلة البحث: -ماهي أبرز النظم السياسية السائدة في العالم، وماهو دورها ووظيفتها؟
يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الأنظمة الحزبية، وأنواعها، والمناخ السياسي الذي تتواجد فيه، وتعمل من خلاله.

الفرضية: -الأنظمة الحزبية هي المظلة التي تمارس الأحزاب السياسية نشاطها السياسي في ظلها ومن خلالها.

مناهج البحث: -

- 1- المنهج الإستنباطي: -لتحديد المشكلة وصياغة الفروض.
- 2- المنهج التاريخي: -لإعطاء لمحة عن الأنظمة الحزبية ودورها وأهميتها في الحياة العامة والسياسية.
- 3- المنهج الوصفي التحليلي.
- 4- منهج دراسة الحالة.

• دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية -دكتوراه في التخطيط الإستراتيجي وإدارة الأعمال
مستشار بهيئة أبحاث العلوم الطبيعية والتكنولوجيا Saleh69S@yahoo.com

ان الأنظمة السياسية الحزبية السائدة في العالم تنقسم إلى أنظمة تنافسية Competitive Systems، وأنظمة غير تنافسية Non-Competitive Systems. ويساعدنا هذا التقسيم على فهم تنظيم مراكز القوى السياسية في الدول، ويزودنا بقاعدة أساسية مهمة لتصنيف الحكومات والأنظمة السياسية في العالم. وتشتمل كلاً من الأنظمة الحزبية التنافسية والأنظمة الحزبية غير التنافسية على أنواع من الأحزاب المختلفة من حيث المضمون، والتنظيم، والممارسة كما سيتضح لاحقاً في هذا البحث.

المبحث الأول: -الأنظمة الحزبية التنافسية: Competitive Party Systems

في ظل هذه الأنظمة تمارس الأحزاب نشاطاتها في مجتمع ديمقراطي، يقوم أساساً على مبدأ توزيع القوة بين مختلف الفئات، وعدم تركزها بيد فئة واحدة دون بقية المجتمع أو الشعب. وفي هذا المحيط الديمقراطي تتنافس الأحزاب السياسية عن طريق الانتخابات للوصول للسلطتين "التشريعية والتنفيذية". ومن أهم خصائص الأنظمة التنافسية أن الأحزاب التي تسيطر على مراكز القوة في الحكومة لا تحاول منع الأحزاب الأخرى من الإستمرار في ممارسة نشاطاتها السياسية، ونشر مبادئها، وكسب الدعم الشعبي لها، وقيادتها لحركات المعارضة في الدولة. وعند هزيمة الأحزاب الموجودة في الحكومة Party in Government، بواسطة الانتخابات الشعبية، فإنها تترك السلطة سلمياً، وتسلمها للأحزاب الأخرى المنتخبة التي ستخلفها في تولي زمام السلطة، وتتحول هي بدورها إلى أحزاب المعارضة. (Sederberg , 1977. p.131)

وفي ظل هذا المحيط التنافسي (الديمقراطي) يمكننا أن نميز ثلاثة أنواع للأنظمة الحزبية التنافسية وهي: -نظام الحزبين، ونظام تعدد الأحزاب، ونظام الحزب الديمقراطي المسيطر. ولاتتص الدساتير أو القوانين العامة في دول الأنظمة الحزبية التنافسية عادةً على تحديد شكل النظام الحزبي المتبع بها، ولكن الممارسة السياسية الفعلية لوتيرة معينة من نظام ما لفترة طويلة من الزمن، هي التي تحدد لنا شكل النظام الحزبي المتبع.

وليس هناك ما يمنع من تغيير النظام الحزبي المعمول به في إحدى هذه الدول من نظام الحزبين مثلاً إلى نظام تعدد الأحزاب أو العكس، أو من نظام الحزب الديمقراطي المسيطر إلى نظام الحزبين أو نظام تعدد الأحزاب أو العكس.

وعلى سبيل المثال، فقد واجه نظام الحزبين أزمت عنيقة في بعض الدول في بداية القرن العشرين. وخصوصاً في بريطانيا حيث تفاقمت الأزمة وأدت إلى ظهور فترة إئتلاف عدة أحزاب، إستمرت لعدة سنوات، عاد بعدها نظام الحزبين للسيطرة مرة أخرى (Kousoulas, 1982,p.119-120).

ولقد ظهرت منذ حوالي عقد من الزمن في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بعض الإنتقادات لنظام الحزبين، والتي ترى ضرورة التخلي عن هذا النظام، وإستبداله بنظام تعدد الأحزاب.

وتوجد في ظل الأنظمة الحزبية التنافسية الثلاثة المذكورة (كما سنرى لاحقاً) مجموعة من الأحزاب تبقى خارج السلطة، نظراً لعدم نجاحها في كسب التأييد الشعبي الكافي لتمكينها من المشاركة في الحكومة (Hitchner and Harbold, 1972, p.175).

1- نظام الحزبين: The Two-Party System

في نظام الحزبين يتمكن حزبان من كسب الدعم الشعبي المتكرر، الذي يمكنها من تناوب السيطرة على السلطة التنفيذية، والوجود المشترك في السلطة التشريعية، في صورة أغلبية وأقلية. والدول التي تأخذ بنظام الحزبين في العالم تحتوي على أعداد مختلفة من الأحزاب التي تمارس نشاطاتها إلى جانب الحزبين الرئيسيين. وتعاني هذه الأحزاب الأخرى في هذه الدول من ضعف شعبيتها، وقلة إنتشارها. وهي إما أن تكون غير موجودة نهائياً داخل السلطة التشريعية، أو أن وجودها فيها يكون محدوداً إلى درجة تجعل تأثيرها غير ملموس أو غير ملحوظ.

ففي بريطانيا على سبيل المثال، وهي إحدى دول نظام الحزبين، يوجد بالإضافة إلى حزبيها الكبيرين وهما حزب المحافظين وحزب العمال مجموعة من الأحزاب الأخرى الصغيرة مثل الحزب الليبرالي، والحزب الوطني الأسكتلندي، والحزب الوطني، والحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى. (Arthur, 1981, p. 505-506)

أما في الولايات المتحدة فيوجد إلى جانب الحزبين الرئيسيين الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي عدد من الأحزاب الصغيرة، التي يتأسس بعضها على أساس دعم أحد مرشحي الرئاسة المستقلين من خارج الحزبين الرئيسيين، مثل الحزب الأمريكي المستقل، ويقوم بعضها الآخر على أسس أيديولوجية، مثل الحزب الإشتراكي الأمريكي، والحزب الشيوعي الأمريكي. (Arthur, 1981, p.519).

وإذا تمكنت الأحزاب الصغيرة في أحد أنظمة الحزبين من زيادة فعاليتها، وتوسيع قاعدتها الشعبية، وإحتلال عدد أكبر من مقاعد السلطة التشريعية، واستطاعت بالتالي التأثير في صنع السياسة العامة للدولة، فيكون هذا الوضع بمثابة مؤشر واضح على عدم إستقرار نظام الحزبين في هذه الدولة، وقد ينتهي الأمر إلى تحويلها من نظام الحزبين إلى نظام تعدد الأحزاب (Sederberg , 1977. p.131).

ويختلف تطبيق نظام الحزبين من دولة إلى أخرى، وذلك من حيث التنظيم والممارسة، وعلى سبيل

المثال يختلف نظام الحزبين البريطاني عن نظام الحزبين الأمريكي في الآتي: -

1- في ظل النظام البريطاني يتولى حزب الأغلبية الحاكم السيطرة على السلطة التنفيذية، ويمثل مركز الأغلبية في مجلس العموم. أما في النظام الأمريكي فقد يسيطر الحزب الجمهوري على السلطة التنفيذية، بينما تكون أغلبية مقاعد الكونغرس تحت سيطرة الحزب الديمقراطي.

2- يتميز حزبي المحافظين والعمال في بريطانيا بتنظيم مركزي قوي، في حين يتصف الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي الأمريكيان بضعف التنظيم المركزي، حيث لا تجتمع مختلف القيادات المحلية لكلا الحزبين مع بعضهما البعض إلا مرة واحدة كل أربع سنوات لترشيح رئيس الجمهورية ونائبه (Kousoulas, 1982, p. 120-123).

3- تختلف طريقة التصويت الحزبي داخل السلطة التشريعية بين نظام الحزبين البريطاني ونظام الحزبين الأمريكي. ففي بريطانيا تتجسد وحدة الحزب داخل السلطة التشريعية في تصويت جميع أعضاء الحزب الواحد وفقاً لموقف قيادات الحزب من موضوع الإقتراع. ومن النادر أن يخرج أحد أعضاء الحزب عن رغبة القيادة، إلا إذا أراد الإنسحاب من الحزب.

أما في الولايات المتحدة فتتجزأ أصوات أعضاء الحزب الواحد داخل الكونغرس، وينقسمون بين مؤيد ومعارض. وفي أغلب الحالات يصعب إيجاد موقف موحد للحزب الجمهوري أو الحزب الديمقراطي، وعند عرض مشروع قرار ما للتصويت، يؤيده جمهوريون وديمقراطيون، ويعارضه جمهوريون وديمقراطيون آخرون (Prewitt and Sidney, 1974, p. 258-260).

2- نظام تعدد الأحزاب: Multi Party System

يوجد نظام تعدد الأحزاب إذا تمكنت ثلاثة أحزاب أو أكثر من إقتسام نتائج الانتخابات العامة، وتوزيع المقاعد داخل السلطة التشريعية فيما بينها، وبالشكل الذي يعطي لكل منها تأثير فعال داخل البرلمان. ويرتبط نظام تعدد الأحزاب إلى درجة كبيرة بنظام الحكم البرلماني. ونظام تعدد الأحزاب هو أكثر إنتشاراً من نظام الحزبين، حيث يوجد على الأقل في حوالي 30 دولة من دول العالم. ومن المهم أن نوضح أن المحدد لنظام تعدد الأحزاب أو المعيار الذي يميزه عن نظام الحزبين هو ليس مجرد زيادة عدد الأحزاب داخل السلطة التشريعية عن حزبين، ولكن هو مقدار القوة النسبية التي تتمتع بها مجموعة الأحزاب داخل مجلس النواب.

ونستنتج أن نظام تعدد الأحزاب، هو النظام الذي لا يتمكن فيه أي حزب داخل السلطة التشريعية من تشكيل الوزارة بمفرده "مهما بلغت قوته"، وإنما يحتاج إلى التعاون مع بقية الأحزاب الأخرى في السلطة

التشريعية. أما إذا تمكن أحد الأحزاب من تشكيل الوزارة بمفرده دون إشراك الأحزاب الأخرى، فنحن نكون إذاً أمام نظام الحزبين أو نظام الحزب الديمقراطي المسيطر كما سنرى لاحقاً (Kousoulas, 1982, p. 124).

ويختلف نظام تعدد الأحزاب من دولة إلى أخرى، سواء من حيث عدد الأحزاب المشتركة في التآلف الحزبي، أو طبيعة التآلف القائم بين الأحزاب وإستقرار الحكومة. وعادةً ما يتراوح عدد الأحزاب التي تشارك في إقتسام القوة السياسية بين الستة والإثني عشر حزباً، وقد يزيد العدد عن ذلك في بعض الحالات كما هو الحال في هولندا، وإسرائيل، وتايلند، وإسبانيا بعد تجربتها الديمقراطية منذ عام 1977م (Hitchner and Levine, 1981, p.134).

وقد يكون هناك توازن في القوة بين الأحزاب المشتركة في التآلف الحزبي، وقد يكون بعضها أقوى بكثير من البعض الآخر. وأحزاب التآلف يمكن أن تكون متقاربة في مبادئها، ومفاهيمها السياسية والإجتماعية، ومواقفها من القضايا السياسية المختلفة، أو أن تكون متباعدة ومتنافرة. وهذا ما يجعل أن بعض أنظمة تعدد الأحزاب تتميز بسهولة تشكيل حكوماتها الائتلافية، بينما تعاني أنظمة أخرى من صعوبات، وعقبات، وأزمات سياسية كثيرة.

ووفق هذه الإختلافات المتعددة يفرق بعض الكتاب بين ثلاثة نماذج مختلفة لنظام تعدد الأحزاب: -

أ- النموذج الفعال: Operative

وفيه تتميز الأحزاب ذات القوة بالإعتدال، وتجنب صراع الأقطاب الحزبي. وتساهم المعارضة بدورها في المحافظة على المواقف الحزبية المتمسمة بالإعتدال. ويتسم هذا النموذج بسهولة تشكيل حكومات الائتلاف وإستقرارها. ومن أمثلة هذا النوع من الائتلاف الهادئ توجد في بلجيكا، ولكسمبورغ، وسويسرا.

ب- النموذج المتجزأ: Fragmented

ويتميز بتفريق أحزابه على أسس مختلفة، وتباعدها، وتنافرها. وتتشأ صعوبات كبيرة في هذا النموذج عند تشكيل الحكومات الائتلافية، التي تبقى غير مستقرة، نظراً لإحتمال تعرض الائتلاف القائم بين الأحزاب لأزمات سياسية شديدة. وتعتبر إيطاليا من أكثر الدول التي يتجسد فيها النموذج المتجزأ من نظام تعدد الأحزاب. وبسبب التنافر الحزبي عانت إيطاليا الكثير من الأزمات السياسية، وشهدت تشكيل 39 حكومة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ولغاية عام 1980م. وتعتبر فرنسا والدانمارك من دول هذا النموذج (Hitchner and Levine, 1981, p. 135).

ج- نموذج السيطرة المنفردة: Single Dominant

وفي هذا النموذج يتمكن أحد الأحزاب أما من إحتلال نصيب الأسد في الائتلاف الحزبي، أو أن يحكم منفرداً لفترة من الفترات الإنتخابية. ويوجد هذا النوع من نظام تعدد الأحزاب في السويد، والنرويج، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وعدد من الدول الأخرى (Hitchner and Levine, 1981, p.136). وإذا تكررت الحالة التي يحكم فيها الحزب المسيطر منفرداً دون قيام الائتلاف لفترات إنتخابية متعددة، ونشأ نوع من الإستقرار المصاحب لهذا الوضع فنحن نكون بصدد نظام حزبي آخر يختلف عن نظام تعدد الأحزاب، يعرف بنظام الحزب الديمقراطي المسيطر.

3- الحزب الديمقراطي المسيطر: The Dominant Democratic Party

في ظل هذا النظام يتمكن أحد الأحزاب في الدولة الديمقراطية من إحتلال أغلبية مقاعد السلطة التشريعية، وتشكيل الوزارة دون إشراك ممثلين عن الأحزاب الأخرى، وذلك لفترة زمنية طويلة. أي أن الإستمرارية المتكررة للسيطرة المنفردة لحزب ما على السلطة التشريعية بواسطة الإنتخابات والإفراد بتشكيل الوزارة، هي الخاصية التي تميز نظام الحزب الديمقراطي المسيطر عن الأنظمة التنافسية الأخرى (نظام الحزبين، ونظام تعدد الأحزاب). والحزب الديمقراطي المسيطر يسمح بوجود الأحزاب الأخرى التي تشارك في الإنتخابات، وتتمتع بحرية معارضته في الحكم.

ويوجد نظام الحزب الديمقراطي المسيطر في المكسيك، واليابان، وسنغافورا، وسيريلانكا، وبعض الدول الأخرى. والحزب الحاكم في هذه الدول يمثل مختلف الفئات الإجتماعية والعرقية، ومختلف المصالح الإقتصادية والمواقف السياسية. ويتم تسوية جميع الإختلافات بين مختلف جماعات الحزب، التي تمثل مصالح متباينة داخل الحزب، الذي يظهر للخارج بمظهر الحزب المتآلف والموحد (Kousoulas, 1982, p. 124-125).

المبحث الثاني- الأنظمة الحزبية غير التنافسية: Non-Competitive Systems

تعتبر الخاصية الأساسية المميزة للأنظمة غير التنافسية، هي إفراد حزب واحد بالسيطرة على السلطة السياسية، وإمتداد هيمنته على كافة مرافق الدولة المدنية والعسكرية. ولا يسمح الحزب الحاكم للأحزاب الأخرى بممارسة أي نشاطات سياسية، وإن وجدت هذه النشاطات السياسية أما أن تكون خاضعة لحزب الحكومة، أو تمارس أعمالها بسرية تامة. وتبرر أحزاب الأنظمة غير التنافسية إحتكارها للسلطة،

ومنع الأحزاب من المشاركة المشروعة فيها، بدرية أنها تمثل الأمة بأكملها، ولا حاجة أو ضرورة لوجود أحزاب أخرى إلى جانبها.

ويجب التمييز بين الحزب الحاكم في الأنظمة السلطوية غير التنافسية أو "الدكتاتورية" وبين الحزب الديمقراطي المسيطر. فهما وإن تشابها من حيث إنفراد كل منهما بالسلطة، إلا أن الحزب الديمقراطي المسيطر يصل للسلطة عن طريق فوزه في الانتخابات على بقية الأحزاب، ويمارس أعمال الحكم في جو تنافسي ديمقراطي، ويسمح للأحزاب الأخرى بحرية ممارسة نشاطاتها، ومعارضتها للسياسة الحكومية.

ويمكن التمييز بين نوعين أساسيين من أنظمة الأحزاب غير التنافسية (الدكتاتورية) وهي: - نظام الأحزاب الشيوعية، ونظام حزب الجماهير المنفرد أو الأوحد.

1- نظام الأحزاب الشيوعية: Communist Party System

تتميز الأحزاب الشيوعية، والتي يسميها البعض بأحزاب السلطة الإستبدادية -The Elitist Totalitarian Party، بمحدودية عضويتها التي تقتصر على الأشخاص الملتزمين بخط الحزب وأهدافه، والمؤمنين بعقيده، والمساهمين في نشاطاته. ويستند الحزب بشكل أساسي على أيديولوجية محددة، وتنظيم هومي يتسم بالإنضباط والولاء المطلق من القاعد للقيادة وعندما تسيطر هذه الأحزاب على السلطة فإن القيادة الحزبية التي توجد في رأس التنظيم الهرمي هي التي تتولى مسؤولية إتخاذ القرارات السياسية في الدولة، وقد تعتمد في مراحلها الأولى على ممارسة القوة. ويحاول الحزب إقناع الناس بأن أهداف الحزب هي أهداف الشعب، وأن أعداء الحزب هم أعداء الشعب.

ويصعب تمييز الحكومة من الحزب الحاكم الذي يصبغها بصبغته الخاصة، فتتولى القيادة الحزبية مهمة القيادة السياسية في الدولة، وتتحوّل قرارات الحزب إلى قوانين حكومية رسمية. وتصبح أيديولوجية الحزب هي أيديولوجية الدولة، وتُسخر خطط التنمية في الدولة لتحقيق برامج الحزب وأهدافه الإقتصادية والإجتماعية. ويسيطر أعضاء الحزب على كل مؤسسات الدولة السياسية والإقتصادية وأجهزتها الإعلامية والعسكرية والأمنية. كما يُخضع الحزب لسيطرته أيضاً كل المؤسسات الإجتماعية المهمة مثل الجمعيات الخيرية، والتعاونية، والأندية الرياضية، والثقافية، وجمعيات النساء، ومجالس الأحياء (السكنية)، ونقابات العمال، وجمعيات المزارعين، وتجمعات وإتحادات الطلبة، ومعسكرات الشباب، وجمعيات الفنون الجميلة، وجميع أنواع النقابات المهنية، وغير ذلك من نشاطات المجتمع المنظمة. أي بإختصار يهيمن الحزب وأعضائه على جميع المؤسسات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي في الدولة.

ومن أمثلة الأحزاب الشيوعية في العالم، الحزب الشيوعي في الإتحاد السوفيتي (سابقاً)، والأحزاب الشيوعية في دول أوروبا الشرقية، والصين، وفيتنام، وكوبا، وحزب العمال الكوري (الشمالي) وغيرها. وأهم هذه الأحزاب وأقدمها هو الحزب الشيوعي في الإتحاد السوفيتي، الذي أسسه لينين على ركيزتين إثنين هما العقيدة والتنظيم، واللتين بدونهما يفقد الحزب كما يرى لينين قوته وأهميته، ويفشل في قيادة الطبقة العاملة نحو مجتمع أفضل. والماركسية هي العقيدة المحركة للحزب الشيوعي الروسي، الذي بنى على أساس هرمي مركزي منضبط، تتركز فيه القوة بيد القيادة التي تحظى بولاء القاعدة الحزبية المطلق.

وعادةً ما يستخدم المفكرون والرسميون الروس مصطلح (الديمقراطية المركزية Democratic Centralism)، لوصف تنظيم الحزب الشيوعي في الإتحاد السوفيتي. وبحسب مفهوم الديمقراطية المركزية، فإن القوة السياسية تتركز بيد عدد قليل من الأشخاص المتولين لزعامة الحزب، والذين يصلون إلى مركز القيادة بواسطة الانتخابات التي تنظم داخل الجهاز الحزبي. فكل خمس سنوات يجتمع المؤتمر العام للحزب Party Congress وينتخب اللجنة المركزية للحزب Central Committee. وتنتخب اللجنة المركزية بدورها كلاً من اللجنة التنفيذية Politburo أو المكتب السياسي للحزب، وسكرتارية اللجنة المركزية التي يرأسها السكرتير العام.

وتلتقي اللجنة المركزية مرتين في السنة على الأقل، لتتظر في قضايا الحزب في فترة ما بين إنعقاد المؤتمرات الحزبية العامة. وتقوم سكرتارية اللجنة المركزية برعاية شئون الحزب وإدارة مصالحه اليومية، بينما تقوم اللجنة التنفيذية (المكتب السياسي) برسم السياسة العامة للحزب وتوجيه أعمال اللجنة المركزية. وكل السياسات والقرارات الأساسية في الإتحاد السوفيتي الخاصة بالشئون الاقتصادية، والمالية، والاجتماعية، والتعليمية، والصحية، والعسكرية، والأمنية، والخارجية، وكل مجالات تنظيم الدولة، تصنع أولاً في اللجنة التنفيذية على أساس المعلومات التي تقوم سكرتارية اللجنة المركزية بجمعها، وترسل السياسات والقرارات الأساسية إلى مجلس الوزراء ليتولى الإشراف على تنفيذها (Kousoulas, 1982, p. 125-127). ويلخص أحد الكتاب أهم خصائص (الديمقراطية المركزية) في الحزب الشيوعي السوفيتي بالنقاط

التالية: -

- أ- إنتخاب كل الأجهزة التنفيذية من القاعدة إلى القمة.
- ب- تحميل الأجهزة التنفيذية المسؤولية تجاه الأجهزة التنفيذية الأعلى منها، وتجاه الحزب ككل.
- ج- إنضباط حزبي دقيق، وخضوع رأي الأقلية داخل الحزب لرأي الأكثرية.

د-الإلتزام التام من قبل كل الأجهزة بقرارات الأجهزة التي تعلوها (Fainsod, 1965, p.208) (Winter and Bellows, 1977, p. 166-16) (Kousoulas, 1982, p. 151) .

وإذا كانت الأحزاب الشيوعية هي الأمثلة الأساسية والرئيسية في الوقت الحاضر على أحزاب القيادة الإستبدادية التي تنفرد بالسلطة، إلا أننا يجب أن نذكر الأحزاب الفاشية والنازية التي إستطاعت خلال الربع الثاني من القرن الماضي أن تنفرد وتستبد بالسلطة في كلاً من إيطاليا وألمانيا. والأحزاب الفاشية والنازية تختلف عن الأحزاب الشيوعية من حيث عقيدتها، وإسلوب تنظيمها، وصبغتها العسكرية، وتلتقي معها من حيث إسلوب الإنفراد بالسلطة، وفرض عقيدتها الحزبية على الدولة التي تحكمها.

2- حزب الجماهير المنفرد أو الأوحد: The Single Mass Party

النوع الثاني لنظام الأحزاب السلطوية التي ينفرد فيها الحزب بالحكم ولا يسمح بوجود أحزاب أخرى. ويتواجد هذا الحزب في الدول النامية وخاصةً أفريقيا وبعض الدول الآسيوية والعربية، حيث تواجه الحكومة مشكلة التنمية وبناء الدولة. وترتكز الصفة القيادية الحاكمة في الحزب الجماهيري المنفرد بالسلطة على قاعدة جماهيرية واسعة، فالحزب يعطي لنفسه صبغة جماهيرية، ويعلن عن نفسه كحزب يمثل كل الجماهير، ويحاول فتح عضويته لكل الأفراد لإكتساب أكبر عدد منهم. ولهذا فقد وُصف الحزب الجماهيري من قبل أحد المتخصصين في دراسة الأحزاب السياسية بأنه (حزب تلاحم وتكامل Party of Integration) أكثر من كونه (حزب تمثيل Party of Representation) (Neuman, 1956, p. 395).

ويختلف الحزب الجماهيري المنفرد عن الأحزاب الشيوعية من حيث سعة قاعدته، وضعف تنظيمه، وإفتقاره للإنضباط الحزبي. كما أن الإمكانيات المحدودة لقيادة الأحزاب الجماهيرية ونقص خبرتها لا تمكنها من التغلغل في أجهزة الدولة الإدارية، ومرافقها العامة، ومؤسساتها الإجتماعية، والإقتصادية، والسيطرة عليها كما هو الحال في الأحزاب الشيوعية. وليس بالضرورة تكون الماركسية هي عقيدة الأحزاب الجماهيرية التي غالباً ما تؤسس أيديولوجيتها على إشتراكيات وطنية تنموية خاصة بها. (Hitchner and Levine, 1981, p. 140-142)

ولقد نشأت الأحزاب الجماهيرية منذ بدايتها في محيط غير تنافسي (غير ديمقراطي). فقد تأسس بعضها لمقاومة الوجود الإستعماري في بلادها، ولم يكن هناك مجال لوجود المعارضة، وبعضها الآخر تأسس كردة فعل ضد الحكومات التقليدية التي لم تتمكن من معالجة مشاكل التغيير الإجتماعي. وسواء تأسس الحزب الجماهيري بعد الإستقلال أو إنتزع السلطة من حكومة تقليدية، فإن أي حركة معارضة

اعتبرت من قبل قيادات هذه الأحزاب على أنها عائق للتنمية وبناء الدولة. فقيادة الحزب الجماهيري لا تتجه نحو بناء مؤسسات المعارضة المشروعة وخلق الجو التنافسي، ولكنها تركز جهودها على تحقيق الإستقرار، والتلاحم الوطني، ومواجهة تحديات التنمية، وترسيخ قواعد الدولة القومية الحديثة. (Kousoulas, 1982, p. 127-128)

فالاعتقاد السائد لدى القيادات السياسية التي تسيطر على الأنظمة الحزبية السلطوية في الدول النامية، هو أن توحيد الأفراد وإنضباطهم تحت قيادة حزب واحد، يشكل الوسيلة الوحيدة لمقاومة التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها دولهم، والطريقة الوحيدة لبناء القواعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضرورية لتحقيق التنمية الوطنية، كما أنها النموذج الأمثل لإستيعاب وتنظيم المشاركة الشعبية في مجتمعات الدول النامية. فالسماح بوجود حزبين سياسيين أو أكثر في هذه الدول، كما يرى قادتها المسيطرون على الأحزاب الحاكمة فيها، سيؤدي إلى إنقسامات سياسية تهدد وحدة الدولة وتلاحم شعبها، وتعيق تنفيذ برامج التنمية فيها.

ولقد تحدث القائد الأندونيسي السابق عن ذلك بصراحة، حيث إعترف بعد تجربة عشر سنوات بارتكاب الحكومة الأندونيسية لخطأ كبير عندما سمحت عام 1945م بتعدد الأحزاب السياسية، التي كانت كما يرى بمثابة المرض الذي أعاق تقدم أندونيسيا وفرق شعبها (Winter and Bellows, 1977, p. 158). وفي مصر أيضاً نجد أن الرئيس جمال عبد الناصر قد عارض تعدد الأحزاب السياسية، وطبق نظام حزب الحكومة الحاكم الذي تمثل أولاً في الإتحاد القومي ثم في الإتحاد الإشتراكي، وكذلك الحال في سوريا والعراق حيث كان حزب البعث في كلا منهما هو الحزب الوحيد المنفرد والمستبد بالسلطة، وأيضاً ليبيا لم تختلف كثيراً عن بقية الدول العربية والأفريقية ودول العالم الثالث، حيث كانت حركة (أو حزب) اللجان الثورية هي المهيمنة على جميع مناحي الحياة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في الدولة.

الخاتمة

من خلال إستعراضنا للأنظمة الحزبية السائدة في العالم، وجدنا أن هذه الأنظمة تنقسم إلى أنظمة حزبية ديمقراطية، وفيها يمارس الأفراد حقوقهم وحياتهم ونشاطاتهم السياسية داخل هذه الأنظمة عن طريق الأحزاب السياسية التي تتنافس فيما بينها للوصول للسلطة (التشريعية والتنفيذية) في الدولة، وعندما تصل هذه الأحزاب للسلطة لا تستبد بهذه السلطة وتحاول منع الأحزاب الأخرى من الإستمرار في ممارسة نشاطاتها السياسية، وقيادتها لحركات المعارضة في تلك الدولة، وعند هزيمة هذه الأحزاب الموجودة في

السلطة في الانتخابات فإنها تترك السلطة سلمياً، وتسلمها للأحزاب المنتخبة، وتتسحب بسلاسة وتتراجع إلى صفوف الشعب، وربما تتحول إلى أحزاب معارضة.

أما في حالة الأنظمة الحزبية الدكتاتورية، فإنه يتم تمركز السلطة بيد فئة واحدة دون بقية الشعب، وبالتالي تقوم هذه الفئة أو الحزب ببسط نفوذها وهيمنتها على كافة مرافق الدولة المدنية والعسكرية، ولا تسمح تلك الفئة أو الحزب للفئات أو الأحزاب الأخرى بممارسة أية نشاطات سياسية، وحتى إن وجدت هذه النشاطات السياسية إما أن تكون خاضعة لتلك الفئة الحاكمة أو الحزب الحاكم، أو تمارس أعمالها بسرية تامة، بسبب مخالفتها وعدم توافرها مع سياسة تلك الفئة الحاكمة والمسيطرة على مقاليد السلطة وزمام الأمور في الدولة.

النتائج: -

1- نجد في الأنظمة الحزبية التنافسية أن الأحزاب تمارس نشاطاتها في مناخ ديمقراطي، يقوم أساساً على مبدأ توزيع القوة بين مختلف الفئات، وعدم تركها بيد فئة واحدة دون بقية المجتمع أو الشعب على. على نقيض الأنظمة غير التنافسية أو الدكتاتورية.

2- تتنافس الأحزاب السياسية في الأنظمة الحزبية التنافسية عن طريق الانتخابات للوصول للسلطين "التشريعية والتنفيذية". على نقيض الأنظمة غير التنافسية أو الدكتاتورية.

3- من أهم خصائص الأنظمة التنافسية أو الديمقراطية أن الأحزاب التي تسيطر على مراكز القوة في الحكومة لا تحاول منع الأحزاب الأخرى من الإستمرار في ممارسة نشاطاتها السياسية، ونشر مبادئها، وكسب الدعم الشعبي لها، وقيادتها لحركات المعارضة في الدولة. على نقيض الأنظمة غير التنافسية أو الدكتاتورية.

4- عند هزيمة الأحزاب الموجودة في الحكومة، بواسطة الانتخابات الشعبية، فإنها تترك السلطة سلمياً، وتسلمها للأحزاب الأخرى المنتخبة التي ستخلفها في تولي زمام السلطة، وتتحول هي بدورها إلى أحزاب المعارضة. على نقيض الأنظمة غير التنافسية أو الدكتاتورية.

التوصيات: -

1- عدم إحتكار السلطات العامة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وإختيار نظام ديمقراطي يعتمد على إحترام حقوق الآخرين في الممارسة السياسية والحريات العامة.

- 2- الوصول للسلطات العامة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) عن طريق الديمقراطية المباشرة المتمثلة في الانتخابات الشعبية المباشرة وصناديق الإقتراع.
- 3- فصل السلطات العامة (التشريعية والتنفيذية والقضائية) عن بعضها البعض ومنع تأثير إحداها على الآخر.
- 4- إتاحة الفرصة للمعارضة الوطنية لممارسة نشاطها الذي من شأنه كبح جماح تجاوزات الحكومة وإنحرافاتهما.
- 5- تسليم السلطة مباشرةً من قبل أعضاء السلطات التشريعية والتنفيذية الحاليين للمنتصرين أو الفائزين في الانتخابات العامة عقب الإنتهاء من العملية الإنتخابية وفرز الأصوات.

قائمة المراجع

- 1- Arthur S. Banks and William Overstreet (eds) (1981) Politican Handbook of the World (1981). - New York: McGraw-Hill Book Company.
- 2- Dell G Hitchner and William H. Harbold, (1972) Modern Governmend. - 3rd Edition.- New York. Harper & Row Publishers.
- 3- Dell Hitchner and Carol Levine, (1981) Comparative Governmeent and Politics. - Second Edition.-New York: Harper and Row, Publishers.
- 4- D G. Kousoulas, (1982) on Governmment and Politics An Introduction to Political Science. - Monterey Calif: Brooks/Cole publishing Company.
- 5- Kenneth prewitt and Sidney verba (1974). An Introuction to American Government.-New York: Harper & Rew Publishers.
- 6- Merie Fainsod, (1965) How Russia Is ruled, rev. ed.- Cambridge: Harvard University Press.
- 7- Peter C. Sederberg. (1977) Interpreting Politics: An Introduction to Political Science.-San Francsisco: Chandler & Sharp Publishers, Inc.
- 8- Robert R. Winter and Thomas J. Bellows. (1977) People and Politics: An Introduction to Political Science.-New York. John Wiley & Sons.
- 9- Sigmunt Neuman, (1956) Modern Polltical Parties. - Chicago: University of Chicago Press.